علاقة الانفاق الحكومى بالنمو الاقتصادى

فى مصر

د. حسين حسنى

أ ـ مقدمة

تستأثر الحكومة من خلال الانفاق الحكومى والادوات المالية الاخرى ، بالشطر الأعظم من الموارد الاقتصادية القومية فى مصر . ففى المشروعات العامة والحكومية يتحقق حوالى نصف الناتج المحلى الاجمالى ، ويشتغل بها خمس العمالة القومية ، كما ينفذ فيها ثلاث أرباع الاستثمارات القومية . وتعتبر هذه النسب فائقة بالمعايير الدولية ، أذ قلما تسود فى الدول الاخرى .

ويرتب الانفاق الحكومى آثارا على انماط تخصيص الموارد وتوزيع الدخل وعلى مستوى التشغيل والأسعار وعلى ميزان المدفوعات . وهو إذ يؤثر على هذه الامور جميعا ، إنما يؤثر أيضا بالتبعية على النمو الاقتصادى فى المستقبل . إلا أنه ليس من الضرورى أن يكون تأثيره قويا وايجابيا على النمو الاقتصادى . فلهذه النتيجة شروط عديدة يلزم تحقيقها . وعموما تتعدد الاحتمالات فى الواقع ، فقد يكون تأثير الانفاق الحكومى على النمو الاقتصادى قويا أو هزيلا كما أنه قد يكون إيجابيا أو سلبيا . ويتوقف الأمر على أمور عديدة منها نمط الانفاق الحكومى ، وفاعلية الاستثمار الحكومى والعام ، وطبيعة العلاقة بين القطاعين العام والخاص ، ودرجة الاختلالات الهيكلية القائمة ، وغيرها من العوامل التى تتفاعل بشكل معقد مع بعضها البعض ـ لتقوى أو تضعف من الأثر النهائى للانفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى الاقتصاد النامى .

ولكننا لا ندرى حقا على وجه اليقين ، ما إذا كان النمو الاقتصادى فى مصر قد تلقى دفعة قوية على يد الحكومة من خلال سياستها فى الانفاق الحكومى . أم أن هناك أهداف أخرى كان تحقيقها على حساب هذا الهدف التنموى . يبدو أن الأمر فى حاجة إلى دراسة تفصيلية بعض الشىء ، لأن أغلب المنشور حول الانفاق الحكومى

فى مصر لم يهتم بصفة خاصة بعلاقة الانفاق الحكومى بالنمو الاقتصادى، وإنما بعجز الميزانية فى المدة القصيرة . وهـــو الاهتمام الذى ثار مؤخرا فى غرض ترشيد الدعم .

وحتى لاتظل معرفتنا لطبيعة الدور الانمائى للانفاق الحكومى فى مصر محدودة، وحتى لايظل هذا الدور مجهولا إلى حد كبير ، سعينا فى هذه الدراسة إلى تحليل علاقة الانفاق الحكومى بالنمو الاقتصادى فى مصر فى الفترة من (٦٢/١٩٦٣) إلى (٨١/١٩٨٢) . وذلك بهدف التعرف على حقيقة دور الانفاق الحكومى فى تحقيق النمو الاقتصادى فى مصر خلال هذه الفترة .

ويكتسب موضوع البحث دلالته من أهمية الدور الانمائى المنوط بالانفاق الحكومى فى مصر. وهو دور لا يخلو من حرج شديد فى ظروف التضخم التى يولدها العجز الكلى الكبير فى الميزانية العامة . فالتضخم يخلق تعارضا قويا بين تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المدة الطويلة كأحد أهداف الانفاق الحكومى والأهداف الأخرى القصيرة الأجل مثل مواجهة احتياجات الأجهزة الحكومية والهيئات الاقتصادية والقوات المسلحة ، وتوفير الخدمات العامة للجماهير ، واستمرار دعم السلع الأساسية ، ومد مظلة التأمينات الاجتماعية . ودو تناقض لا يمكن حله أو التخفيف من حدته إلا من خلال تحليل علاقة الانفاق الحكومى بالنمو الاقتصادى .

وتقوم خطة الدراسة على تقسيمها إلى ست أجزاء ، نقوم فى الجزء الأول منها — بادىء ذى بدء — بالتعرف من الناحية النظرية على طبيعة الدور الانمائى للانفاق الحكومى. ثم نسعى فى الجزء الثانى إلى تحليل علاقة الانفاق الحكومى بالنمو الاقتصادى عن طريق قياس نسب الانفاق الحكومى ، ومروناته .

ولما كان الدور الانمائى للانفاق الحكومى يعتبر محكوما بالحالة التى تكون عليها الميزانية وبهيكل الانفاق الحكومى، فقد سعينا فى الجزء الثالث إلى مناقشة أسباب العجز الكلى فى الميزانية بغرض الكشف عما يتضمنه هذا العجز من قيد على الدور التنموى المنوط بالانفاق الحكومى فى مصر وقمنا فى الجزء الرابع بالتعرف على مدى التوجه الانمائى لهيكل الانفاق الحكومى فى مصر من خلال تحليل عناصر هذا الهيكل.

أما فى الجزء الخامس فقد انصرف اهتمامنا نحو قياس أثر الانفاق الحكومى من بين متغيرات أخرى على معدل النمو الاقتصادى . وقد تم هذا القياس فى إطار نموذج يسمح بالتعبير صراحة عن القدرة الاستيعابية كقيد على النمو الاقتصادى - وهو النموذج المعروف بأسم تايلور - فيانى - انيس .

وفى الجزء الاخير قمنا بقياس أثر الانفاق الحكومى على بعض الميول متوسطة الاستثمار والصادرات والواردات . وذلك للتعرف بوجه عام على أثر الانفاق الحكومى على نمط التنمية فى مصر .

وعلى ذلك ينقسم البحث إلى الأقسام التالية :

١ — الدور الانمائى للانفاق الحكومى .

٢ — الانفاق الحكومى فى علاقته بالناتج القومى الاجمالى .

٣ — عجز الميزانيه العامة .

٤ — أثر سياسات الترشيد على هيكل الانفاق الحكومى .

٥ — أثر الانفاق الحكومى على معدل النمو فى ظل قيد القدرة الاستيعابية للاقتصاد المصرى .

٦ — أثر الانفاق الحكومى على نمط النمو الاقتصادى المصرى .

٢ ـ الدور الانمائى للانفاق الحكومى

يؤثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى من خلال ثلاث علاقات أساسية:

أما العلاقة الأولى فهى التى تنشأ بمقتضى هذا الإنفاق بين الاستهلاك الحالى والاستهلاك المؤجل أو بين الادخار والاستهلاك . وتنشأ هذه العلاقة بصفة رئيسية فى حدود الشق الاستثمارى للانفاق الحكومى أى فى حدود الميزانية العامة الاستثمارية . ويقيس حجم هذه الميزانية الاستثمارية مقدار مايسهم به القطاع الحكومى فى التكوين الرأسمالى الثابت خلال السنة المالية .

أما العلاقة الثانية فهى التى تنشأ من خلال الدين العام بين القيمة الحالية للضرائب والقيمة الحالية لبرامج الانفاق الحكومى . فالإنفاق الحكومى الذى يمول بالدين العام يقع عبؤه الحقيقى على الاستهلاك فى المستقبل . وعلى ذلك تقاس تكلفة هذا الانفاق بمقدار النقص فى الاستهلاك القومى اللازم التضحية به فى المستقبل، لتحقيق زيادة فى الإنفاق الحكومى فى السنة الحالية مقدارها الوحدة وعلى ذلك لاينطوى فحسب الإنفاق الحكومى على تخصيص الموارد بين الاستهلاك والاستثمار ، وإنما أيضاً على تحديد مسار الاستهلاك القومى فى المستقبل . فالإنفاق الحكومى تبعاً لذلك يؤثر على استهلاك كل من الجيلين الحالى والمقبل معا . وليس هناك وجه الضرورة فى أن تتساوى القيمة الحالية للضرائب المفروضة فى الفترات الزمنية المختلفة مع القيمة الحالية لبرامج الانفاق العام، فقد يؤدى الانفاق الحكومى إلى الانتقاص من الثروة القومية المتوقعة للمجتمع فى المستقبل بمقدار أكبر أو أقل من القيمة الحالية المخصومة لتكاليف برامج الإنفاق الحكومى مضافا إليها قيمة الدين العام، وذلك تبعا لعوامل عديدة من بينها معدل التمويل التضخمى (١) .

---

(١) انظر:

E. S. Phelps, «Growth and Government Intervention» in Growth Economics by A. Sen, Penguin Books, 1960, P. 499

أما العلاقة الثالثة فهى علاقة التكامل التى تنشأ فى إطار رأس المال الاجتماعى بين الاستثمار العينى والاستثمار البشرى . فمن الثابت أن الدور الاستثمارى للإنفاق الحكومى لا يقتصر على تكوين رأس المال الثابت فحسب ، بل يتسع ليشمل أيضا تكوين رأس المال البشرى . فالانفاق الحكومى الجارى على التعليم والصحة هو من قبيل الاستثمار البشرى الذى لا يقل أهمية عن الاستثمار العينى ، ولا يخفى مدلول ذلك بالنسبة لإجراءات تخفيض الانفاق الحكومى الجارى . فتخفيض بعض بنود الانفاق الجارى التى لها مضمون استثمارى بشرى يمكن أن يضر بالنمو الاقتصادى حتى لو زاد الاستثمار العينى بكامل مقدار هذا التخفيض . فرأس المال العينى ليس هو عنصر النمو الوحيد ، بل يلزم أن تتوافر إلى جانبه عناصر أخرى هامة كالعمالة الفنية المدربة(١) . وبذلك يتجاوز الأثر الإنمائى للانفاق الحكومى حدود الميزانية الاستثمارية ، ليشمل العديد من بنود الإنفاق الجارى . وعموما فإن هذا الأثر الإنمائى إنما يزداد وضوحا كلما زاد وزن رقم الاستثمار الحكومى إلى الاستثمار القومى وكلما ارتفع معدل الاستثمار القومى إلى الناتج القومى .

وبصفة عامة يسهم الاستثمار الحكومى فى تشجيع النمو الاقتصادى بالدول النامية من خلال العوامل الآتية :

١ - توفير رأس المال الاجتماعى ، الذى يعد مصدراً للعديد من الوفورات الخارجية الهامة . ويكتسب دور الانفاق الحكومى فى هذا القطاع أهمية خاصة فى ضوء عزوف القطاع الخاص عن هذا النشاط .

٢ - يعمل الاستثمار العام - إذا ما توزع على جبهة عريضة من الصناعات -

---

(1) R. A. Musgrave and P. B. Musgrave, Public Finance in Theory and Practice, International Student Ed., .1980, pp. 690 — 92.

على خلق وتشجيع طلب الصناعات على بعضها البعض بحيث تتمتع كل من هذه الصناعات وكذلك الصناعات الأخرى بوفورات نقدية خارجية ، وبذلك يخلق الاستثمار الحكومى حافزا على زيادة الاستثمار العام والخاص ، وذلك عن طريق خلق وتشجيع الطلب .

٣ - يسهم الاستثمار الحكومى أيضا فى تنشيط عملية التكوين الرأسمالى عن طريق تعبئة المدخرات وتحقيق فائض متزايد عن مشروعات القطاع العام والهيئات الاقتصادية . ويعتبر هذا الفائض الادخارى على جانب كبير من الأهمية حيث يسهم بشكل إيجابى فى رفع المعدل الحدى للإدخار القومى ، كما يزيد من نسبة التمويل الذاتى فى عملية التنمية .

٤ - يؤثر الاستثمار العام إيجابيا على معدل الإنتاجية بما يتضمنه من الإسراع بمعدل التقـــدم الفنى والتدريب فى المشروعات العامة ، ويؤدى ذلك إلى خلق وفورات فنية خارجية تتمثل فى زيادة مستوى المهارات الفنية والمعرفة التكنولوجية لدى العمال فى القطاع العام . وهى الوفورات التى سرعان ما تنتقل إلى فئات أخرى من قوة العمل ، وإلى الصناعات الأخرى فى القطاع الخاص .

٥ - يعزز الاستثمار العام من فرص النمو فى القطاع الخاص فى المدة الطويلة من خلال توفيره الهياكل الأساسية التى يعجز القطاع الخاص عن توفيرها لنفسه كما يعززه أيضا من خلال خلق مزيد من الطلب على منتجات القطاع الخاص . هذا بالاضافة إلى أنه يسهم من خلال النمو الاقتصادى العام فى زيادة حجم الموارد الاقتصادية المتاحة للاستغلال من قبل القطاع الخاص بحكم ما يؤدى إليه النمو من زيادة المعروض من عناصر الإنتاج .

٣ ـ الانفاق الحكومى فى علاقته بالنـــاتج القومى الاجمالى

يفترض نظرياً حسب قانون فاجنر (١) ، أن تنشأ فى مصر — مثلما هو فى غيرها من الدول - علاقة طردية بين الإنفاق الحكومى والناتج القومى الإجمالى . وبعبارة أخرى ، يفترض أن يأخذ معامل مرونة الانفاق الحكومى بالنسبة للناتج قيمة أكبر من الواحد الصحيح وذلك تعبيراً عن وجود ميل حقيقى لدى أفراد المجتمع نحو زيادة طلبهم على السلع الاجتماعية كلما ارتفع دخلهم . حيث تعتبر هذه السلع من قبيل السلع الراقية التى يشتد بالنسبة لها أثر الدخل .

غير أنه ليس ثمة ما يؤكد حقا أن قانون فاجنر — المشار إليه — سارى المفعول فى الاقتصاد القومى فى الربع قرن المنصرم. فقد تأكد لنا من تحليل نسب الانفاق الحكومى وكذلك من تقدير المرونات أن أثر الدخل هو أثر ضعيف بالنسبة للسلع الاجتماعية فى مصر وهو ما يتضح من خلال التحليل التالى :

تطور نسب الانفاق العام :

يشيع فى مجال التعبير عن أهمية الانفاق العام ، قياس نسبته إلى الناتج القومى الإجمالى . وتعبر هذه النسبة عن حجم الموارد الذى تقوم الحكومة بسحبها من الاستخدام الخاص إلى العام ، كما تعبر أيضاً عن وزن السلع الاجتماعية فى الناتج القومى (٢) . وتصلح هذه النسبة للتعبير عن ميل الأفراد فى المتوسط للانفاق على السلع الاجتماعية .

---

(١) أنظـــر :

S. Ganti and B. R. Kollurim, « Wagner's Law of Public Expenditures : Some efficient Results for the U.S.», Public Finance, Vol. 34, No. 1979, pp. 225— 26.

(٢) أنظر : مسجريف . مرجع سابق ، ص ١٤٠

ومع أن قياس الانفاق العام بشكل نسبي هو أفضل ، بوجه عام من قياسه بشكل مطلق - حيث يقلل إلى حد كبير من تأثير التضخم(١) - إلا أن هذا القياس النسبي يظل قياساً غير دقيقا إذا ما جرى التعبير عنه بدلالة القيمة الاسمية لكل من الانفاق العام والناتج القومي . فالنسبة الاسمية تعطي تقديراً مبالغاً فيه لحجم التوسع الحقيقي للقطاع الحكومي - إذا ما زادت أسعار السلع العامة بمعدل يفوق معدل الزيادة في الرقم القياسي للأسعار .

وعلى ذلك يعتبر القياس النسبي الحقيقي (real ratio) للانفاق العام أفضل من القياس النسبي الاسمي (nominal rat io) له . ويكون القياس النسبي للانفاق العام حقيقياً إذا ما جرى تكميش رقم الانفاق العام برقم قياسي خاص لأسعار السلع الاجتماعية . في نفس الوقت الذي يجرى فيه تكميش الناتج القومي برقم قياسي آخر يعكس المعدل المتوسط للزيادة في أسعار جميع السلع الأخرى . عندئذ يعطي القياس النسبي الحقيقي للانفاق العام تقديراً أقل عن القياس النسبي الاسمي .

ولكن نظراً لعدم توافر رقم قياسي خاص بأسعار السلع الاجتماعية في مصر ، لم يكن أمامنا سوى قياس النسبة الاسمية للانفاق العام . مع علمنا سلفاً بأن هذه النسبة تنطوي على المبالغة بعض الشيء في حجم التوسع الحقيقي للقطاع الحكومي ، على الأقل لأن أسعار واردات العديد من السلع التي اشترتها الحكومة مثل معدات الدفاع والحبوب قد زادت بمعدل أعلى من معدل ارتفاع الأسعار المحلية . وقد

---

(١) تكاد لا تتأثر نسبة الانفاق العام بالأسعار فقد بلغ معامل الارتباط بين هذه النسبة والرقم القياسي لأسعار الجملة (— ١٦٥ر) وهو معامل ضعيف وغير معنوي مما يؤكد أن النسبة حقيقية إلى حد كبير .

أعطى قياس النسبة الاسمية للانفاق العام فى مصر النتائج التالية :

١ — بلغت النسبة المتوسطة للانفاق الحكومى الفعلى (بعد استبعاد التحويلات) إلى الناتج القومى الإجمالى (٢٦٫٥ ٪) وذلك خلال الفترة من (٦٢/١٩٦٣) الى (٨١/١٩٨٢) . وقد تقلبت هذه النسبة حول هذا المتوسط بين سنة وأخرى دون أن يسفر ذلك عن اتجاه واضح نحو الزيادة أو النقصان . فقد تبين أن القيمة المقدرة لمعدل النمو الاسمى للانفاق الحكومى الفعلى (بعد استبعاد التحويلات) لا يختلف معنوياً عن الصفر (١) .

٢ — بلغ متوسط نسبة الانفاق العام — معرفاً على أنه الانفاق الحكومى بدون التحويلات مضافاً إليه رقم الاستثمار العام — حوالى (٢٨٫٨ ٪) من الناتج القومى الإجمالى خلال الفترة من (٦٢/٦٣) الى (٨١/١٩٨٢) . وقد تقلبت هذه النسبة بصورة طفيفة من سنة لأخرى حول هذا المتوسط دون أى اتجاه واضح نحو الزيادة أو النقصان . وقد أعطت طريقة المربعات الصغرى تقديراً

---

(١) قدر المعدل السنوى لنمو نسبة الانفاق الحكومى الفعلى (بدون التحويلات بـ (— ٠٫٠٧٤ ٪) وذلك بطريقة المربعات الصغرى من واقع الدالة التالية :

$$X_2 = 0.276\ (0.9927)^t$$

حيث (X_2) هى نسبة الانفاق الحكومى بعد استبعاد التحويلات الى الناتج القومى ويشير (t) إلى الزمن — ويعتبر التقدير غير معنوى إذ بلغ الخطأ المعيارى لمعامل الانحدار (٠٫٠٠٩٩) ، ومعامل الارتباط (— ١٧٥) ، ونسبة ف (٠٫٣٦) .

غير معنوياً لمعدل النمو الأسى لهذه النسبة (١) .

٣ — بلغ متوسط نصيب الفرد من الانفاق العام الفعلى الحقيقى بمجموع (الإنفاق الحكومى + استثمار قطاع الأعمال العام مع استبعاد التحويلات) حوالى ثلاثون جنيهاً فى السنة ، وقد اتجه هذا المتوسط للزيادة سنوياً بمعدل بلغ حوالى ٤ر٦ ٪ وفقاً للتقدير التالى لدالة النمو الأسى :

$$X_{16} = 20.947 \ (1.046)^{t}$$

حيث تشير (X_{16}) إلى متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام الفعلى بعد استبعاد التحويلات . ويعتبر هذا التقدير معنوى(٢) .

ويعتبر هذا التقدير مقبولا فى ضوء ما تبين سلفا من أن معدل نمو الانفاق العام الفعلى الحقيقى يكاد يتعادل مع معدل نمو الناتج القومى الإجمالى الحقيقى بحكم ثبات نسبة الانفاق العام إلى الناتج القومى الإجمالى فأذا ما علمنا أن معدل نمو الناتج القومى الاجمالى الحقيقى خلال نفس الفترة هو ٦ر٨ ٪ (٢) ، ومعدل نمو السكان حوالى ٢ر٢ ٪ ، لكان منطقياً أن

---

(١) قدر المعدل الأسى لنمو نسبة الانفاق العام الفعلى (بعد استبعاد التحويلات) بـ (٠٠٠٣ر) بطريقة المربعات الصغرى من واقع الدالة التالية :

$$X_1 = .387 \ (1.0003)^{t}$$

إلا أن التقدير غير معنوى حيث بلغت النسبة ت (٠٧٧ر) ، بخطأ معيارى قدره (٠٠٤٨ر) . ومعامل ارتباط يساوى الصفر ، ونسبة ف (٠٠٥٩ر) .

(٢) بلغت النسبة (ت) (٧٩٢ر٧)، وبلغ معامل الارتباط (٨٨٤ر) وبلغت قيمة ف (٧١٩ر٦٠) .

(٣) حسب المعدل المشار إليه من واقع المعاملات المقدرة فى الدالة التالية :

$$X_{32} = 1524 \ (1.0687)^{t}$$

حيث تشير (X_{32}) إلى الناتج القومى الإجمالى الحقيقى بأسعار ١٩٦٠/٥٩ ، (t) إلى الزمن ويعتبر التقدير معنويا حيث بلغت قيمة النسبة ت (١٣ر٣٦٢)، ومعامل الارتباط (٩٥٥ر)، والنسبة ف (١٧٨ر٥٢٦)

يكون معدل نمو نصيب الفرد من الانفاق العام هو عبارة عن الفرق بين معدل نمو الانفاق العام ومعدل نمو السكان .

٤ — انعكست آثار الزيادة فى الانفاق العام على الفرد فى المتوسط بصورة أفضل فى الستينات إذ تشير قيمة معامل الارتباط بين الانفاق العام بالنسبة إلى الناتج القومى ، وما يخص الفرد من هذا الانفاق ، والتى تبلغ (— ٧١٩,) إلى أن العلاقة كانت سالبة فى السبعينات . أما خلال الستينات فهى موجبة ولكن معنوية حيث بلغ معامل الارتباط بالنسبة لهذه الفترة (٣١٠,) . إلا أنه بالنسبة للفترة من (٦٢ / ١٩٨٣) إلى (٨١ / ١٩٨٢) كان معامل الارتباط سالبا وغير معنويا .

٥ — لم تقترن الزيادة فى نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى خلال الفترة من (٦٢/١٩٦٣) إلى (٨١/١٩٨٢) بأى تغير يذكر فى نسبة الانفاق العام إلى الناتج القومى الإجمالى . فعلى الرغم من أن متوسط نصيب الفرد قد تضاعف خلال هذه الفترة ، إلا أنه نسبة الانفاق العام إلى الناتج قد ظلت تقريباً على ماهى عليه . فقد أعطى قياس العلاقة الخطية بين نسبة الانفاق العام (كمتغير تابع) ، ومتوسط دخل الفرد (كمتغير مستقل) نتائج غير معنوية ، مما يجعلنا نخلص لعدم وجود علاقة بينهما . وفى ذلك ما يشير لعدم مرونة نسبة الانفاق العام للتغير فى متوسط دخل الفرد . إذ يصعب تفسير هذه النسبة بأثر الدخل أو بهيكل الطلب الخاص دون العوامل الأخرى .

كذلك لم تأكد العلاقة ، بشكل معنوى ، بين نسبة الانفاق الحكومى الحقيقى (مع استبعاد رقم الاستثمار العام والتحويلات) ، ومتوسط دخل الفرد[1] .

٦ — هناك تباين واضح بين الرقم التقديرى والرقم الفعلى للانفاق الحكومى العام . فمعامل الارتباط بينهما لا يتجاوز (٠,٦٤٠) . ويعكس ذلك عدة أمور من بينها انخفاض مستوى الكفاءة فى تخطيط الميزانية ، وارتفاع تأثير العوامل العارضة والظروف غير المتوقعة .

---

(١) أعطى قياس العلاقة بين متوسط الناتج القومى الإجمالى للفرد (X_9) كمتغير مستقل ، ونسبة كل من الانفاق العام (X_1) ، الانفاق الحكومى (X_2) ، والاستهلاك الحكومى (X_3) والاستثمار الحكومى (X_4) كمتغيرات تابعة ، النتائج التالية :

	R^2	F
$X_1 = .408 - .0002\ X_9$ (.0004)	0.015	.264
$X_2 = .351 - .001\ X_9$ (.0005)	0.183	3.815
$X_3 = .352 - .0015\ X_9$ (.0005)	0.300	7.378
$X_4 = .028 - .001\ X_9$ (.0001)	0.665	33.990

حيث (R^2) هى مربع معامل الارتباط ، (F) هى النسبة ف .

٧ — أتصف الميـــل المتوسط للانفاق العام بالثبات على المستوى القومى وكذلك على مستوى الفرد . فقد ظهرت علاقة معنوية بين كل من متوسط الناتج القومى للفرد ، ومتوسط الانفاق القومى للفرد . وظهر أيضاً أن معدلى الزيادة فى المتوسطين كانا متقاربين . فقد بلغ الأول (٤,٦ ٪) والثانى (٤,٤ ٪) . أما دلالة ذلك فهى أن ثبات الميل المتوسط للانفاق العام على المتوسط القومى يتضمن أيضاً ثبات هيكل الطلب الكلى بين السلع الاجتماعية وغيرها من السلع(١) .

نخلص من التحليل السابق بأن ثمة مؤشرات قوية على عدم سريان قانون فاجنر على الاقتصاد المصرى فى العقدين الماضيين . فالانفاق العام لم ينمو فى مصر

---

(١) حسبت معدلات الزيادة السنوية فى كل من متوسط الانفاق العام (التقديرى) للفرد (X_{15}) ، ومتوسط الانفاق العام الحقيقى الفعلى بعد استبعاد التحويلات (X_{16}) ومتوسط نصيب الفرد من الانفاق الحكومى الحقيقى الفعلى بعد استبعاد التحويلات (X_{17}) — بطريقة المربعات الصغرى من واقع الدالة الأسية فى الصورة $yt = yo\ (1+r)^t$ فأعطت النتائج التالية :

	R^2	F
$LN\ X_{15} = 3.508 + .057\ t$ (.011)	0.616	27.257
$LN\ X_{16} = 3.042 + 0.450\ t$ (.0054)	0.781	60.719
$LN\ X_{17} = 2.687 + .036\ t$ (.0070)	0.609	26.463

ولا يخفى طبعاً أنه يمكن الحصول على معدل النمو فى صورة مئوية فى جميع المعادلات السابقة ، بطرح المقابل اللوغارتمى لمعامل (t) من الواحد الصحيح .

بأعلى كثيراً من معدل التضخم وظلت نسبته إلى الناتج القومى شبه ثابتة تقريباً فى الفترة الماضية . فنسبة الانفاق العام بعد أن زادت زيادة كبيرة فى الخمسينات ظلت ثابتة تقريباً خلال الفترة الممتدة من أول السبعينات حتى أول الثمانيات .

واستقرار معدل الانفاق العام عند مستواه المرتفع خلال الفترة المشار له دلالة هامه بالنسبة للغد . فمن غير المتوقع فى المستقبل أن ينخفض معدل الانفاق العام دون إجراءات حازمة ، كما أنه من غير المتوقع أيضا فى غياب أى سياسات أن يزيد هذا المعدل عن مستواه الحالى . فالتدخل الحكومى بلغ حدوده القصوى فى ظل الإطار الاقتصادى والاجتماعى القائم . وثبات هذا المعدل هو علامة بالتالى على ثبات المعالم الرئيسية للهيكل الاقتصادى والاجتماعى المصرى . وعلى استقرار الفلسفة الاجتماعية والسياسية وعدم تغيرها بشكل واضح . فاستمرار هذه النسبة هو علامة على أن النظام الاقتصادى المصرى لم يغير من خصائصه الجوهرية بما يحمل على زيادة هذه النسبة أو انتقاصها .

مرونة الانفاق العام بالنسبة للناتج القومى :

يعطى قياس المرونة الدخلية للنفقات العامة مؤشراً على إتجاه هذه النفقات للتزايد مع تزايد الدخل القومى . فالتغير فى نسبة المنفق على السلع الاجتماعية يتوقف على مرونات الطلب الدخلية على هذه السلع . فلو أن مرونتى الطلب الدخلية على كل من السلع الاجتماعية والسلع الأخرى مساويتان للواحد الصحيح لكان معنى ذلك أن زيادة الدخل ستؤدى إلى أحتفاظ كل مجموعة من السلع بوزنها النسبى فى الانفاق الكلى . بعبارة أخرى فإنه إذا كانت المرونة الداخلية للانفاق العام تساوى الوحده فإن ذلك يعتبر قرينة سليمة على ثبات نسبة الانفاق العام إلى الناتج القومى فى ظل أفتراض أن المرونة الدخلية على السلع الاخرى تعادل

أيضاً الوحدة . وعلى ذلك يمكن لنا أن نهتدى بمرونات الطلب الدخلية للتعرف على قابلية نسبة الانفاق العام إلى التغير مع الزيادة فى الدخل .

ويحوى الجدول التالى تقديراً لمعاملات مرونة الانفاق العام بالنسبه للناتج القومى الإجمالى خلال الفترة من (٦٢/١٩٦٣) حتى (٨٢/١٩٨٣) ، والتى تم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية . كما يضم الجدول أيضاً تقديراً الميل الحدى للانفاق فى القطاع الحكومى معرفا على أنه الزيادة فى الانفاق الحكومى كنسبة مئوية من الزيادة فى الناتج القومى الإجمالى(١) .

---

(١) قدرت المرونات بأخذ إنحدار الانفاق الحكومى على الناتج القومى الإجمالى فى الصورة اللوغاريتمية $y = a\ X^b$

حيث تشير (b) إلى معامل المرونة .

أما الميول الحدية فقد جرى أشتقاقها مباشرة من معاملات المرونة المقدرة بضرب هـــذه المعاملات فى النسبة المتوسطة للانفاق العام إلى الناتج القومى الإجمالى .

جـــدول (١)

المرونات والميول الحدية لكل من الانفاق والانفاق العام فى الفترة من (١٩٦٣/٦٢) — (١٩٨٢/٨١)(١)

المرونة		الميل الحدى
الانفاق العام الفعلى الحقيقى	٩٨٤٩ر *	٣٨٥٥ر
الانفاق العام التقديرى الحقيقى	١ر٠٨٠٨ *	٧٦١٧ر
الانفاق الحكومى الفعلى الحقيقى (بدون تحويلات)	٧٨١٥ر *	٢٠١٩ر

* معنوى عند مستوى (٩٥٪)

(١) محسوب من واقع معادلات الانحدار الوارد فى الصورة اللوغارتمية الواردة بالهامش السابق .

ويتضح من الجدول أن المعاملات المقدرة لمرونتى كل من الانفاق العام الفعلى الحقيقى والانفاق العام التقديرى الحقيقى بالنسبة للناتج القومى الإجمالى تقترب من الواحد الصحيح . مما يؤكد ماتوصلنا إليه من قبل من أن قانون فاجنر لايفسر تطور الانفاق العام فى مصر ومن أن نسبة الانفاق العام إلى الناتج القومى تميل إلى الثبات فى المدة الطويلة .

ويظهر أيضاً من الجدول (١) أختلاف درجة مرونة الانفاق الحكومى الفعلى ومرونة الانفاق العام مما يعكس أختلاف المرونة الدخلية لكل بند من بنود الانفاق العام ، فالمرونة مرتفعة بالنسبة للتحويلات ومنخفضة نسبياً بالنسبة للاستهلاك الحكومى .

ويصور جدول (٢) المرونات والميول الحدية للانفاق الحكومى والانفاق العام بالنسبة للفرد خلال الفترة من (٦٣/١٩٦٣ — ٨١/١٩٨٢ [1] .

---

(١) حصلنا على المرونات الواردة بالجـــدول من واقع نتائج الانحدار التالية :

		r^2	F
$LN\ X_{15} = -0.263 + 0.979\ LN\ X_9$	(0.2767)	0.424	12.542
$LN\ X_{16} = -0.591 + 0.912\ LN\ X_9$	(0.1149)	0.791	64.410
$LN\ X_{17} = -.361 + 0.606\ LN\ X_9$	(0.1797)	0.400	11.371

(أرجع فى تعريف المتغيرات إلى جدول الرموز بالملحق)

جدول (٢)

المرونات والميول الحدية للانفاق الحكومى والانفاق العام

بالنسبة للفرد خلال الفترة من

(١٩٦٣/٦٢ — ١٩٨٢/٨١)

المرونة		الميل الحدى
نصيب الفرد من الانفاق الحكومى الحقيقى الفعلى بدون تحويلات	,٦٠٦١ *	,١٥٥٢
نصيب الفرد من الانفاق العام الحقيقى الفعلى بدون تحويلات	,٠٢١٩ *	,٣٦٢٣
نصيب الفرد من الانفاق العام الحقيقى التقديرى	,٩٧٩٨ *	,٦٨٩

ويتضح من الجدول (٢) أقتراب معاملات المرونة الدخلية للانفاق العام بالنسبة للفرد من الواحد الصحيح . وهى نتيجة تتمشى إلى حد كبير مع المؤشرات السابقة والتى تتفق فى مجموعها على أنه ليس هناك شواهد كافية على سريان

* معنوى عند مستوى (٩٥٪)

قانون فاجنر الذى يقضى باتجاه نسبة الانفاق العام إلى التزايد تحت تأثير ارتفاع مرونة الطلب الدخلية .

كما يسترعى الاهتمام من بين نتائج هـذا الجدول إنخفاض معامل مرونة الانفاق الحكومى للفرد عن المعاملات الأخرى عندما تم استبعاد رقم الاستثمار العام . ويعد هذا الاختلاف فى حد ذاته مؤشراً على أن نصيب الفرد من الانفاق العام يكون حساسا أكثر للزيادة فى متوسط دخل الفرد من خلال الآثار التى يحدثها الاستثمار العام .

٤ — عجز الميزانيـــة العـــامة

يكتسب الادخار الحكومى فى الدول النامية أهمية بالغة ، بسبب ضخامة الاعباء التمويلية التى تصادفها التنمية فى أولى مراحلها من ناحية ، وضعف معدل الادخار الخاص من ناحية أخرى . وينطوى الادخار الحكومى على تجنيب جزء من الموارد الاقتصادية الحقيقية بعيداً عن أغراض الاستهلاك بغرض إعادة توجيهها إلى الاستثمار ومن ثم يسهم الادخار العام فى تحقيق بعض الشروط الهامة النمو الاقتصادى وهى تعبئة المدخرات القومية :

ويعرف الادخار الحكومى بأنه فائض الإيرادات الجارية عن النفقات الجارية وفقاً المعادلة التالية (١) :

$$S_5 = Y_9 - (G + S + R)$$

حيث (S_9) الادخار الحكومى ، (Y_9) الإيرادات العامة الجارية ، (G) الانفاق الحكومى الجارى على السلع والخدمات ، (S) الاعانات ، (R) المدفوعات التحويلية .

ويظهر من التعريف أن الادخار الحكومى يقاس بفائض الميزانية الجارية الذى يتعادل مع فائض الادخار الإجمالى المطلوب فوق الادخار الخاص المتاح . ولا يقاس الادخار الحكومى بعجز الميزانية الاجمالية لأن هـذا القياس لا يعبر سوى عن مقدار الإضافة إلى الطلب الكلى (٢) .

---

(١) أنظر :

Hiromitsu Ishi, «long — Term Changes of the Government Saving Rate in Japan» Economic Development and Cultural Change, July 1974, pp. 615 — 620.

(٢) يختلف مفهوم الادخار الحكومى بهذا المعنى عن فائض الميزانيه الذى =

ومع أنه من المفروض أن يضطلع الادخار الحكومى بالدور الرئيسى فى تمويل الاستثمارات الحكومية ، إلا أنه غالباً ما يحدث أن تعجز الحكومة عن ادخار مايكفى تماماً لهذا الغرض. عندئذ تضطر الحكومة إلى الاقتراض أو الاصدار الجديد لتعويض النقص فى الادخار الحكومى الذى يقاس بالفرق بين الفائض فى الميزانية الجارية وحجم الاستثمار الحكومى وفقا للمعادلة التالية :

$$I_g - S_g = I_g - Y_g - (G + S + R)$$
$$= (I_g - G) - Ys - (S + R)$$
$$= B$$

حيث يشير (B) إلى مقدار الاقتراض اللازم لتمويل العجز والذى يساوى فائض الاستثمارات الحكومية عن الادخار الحكومى ، ويمكن باعادة ترتيب الحدود أن نحصل على ($I_g = S_g + B$) .

أى أن هناك مصدرين أساسيين لتمويل الاستثمارات الحكومية هما الادخار الحكومى (فائض الميزانية الجارية) ، والقروض ومن البديهى أن الأهمية النسبية لأى من هذين المصدرين تتزايد بتناقص الأهمية النسبية للمصدرين الآخرين . كذلك تعبر النسبة (S_g / I_g) عن المدى الذى يمول فيه الاستثمار الحكومى بالادخار الحكومى .

نخلص من ذلك بأنه يشترط أن يكون هناك فائضا فى الميزانية الجارية حتى يكون تمويل التنمية تمويلا حقيقيا أما إذا كان هناك عجز فى

= يعرف على أنه الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة . ويعتبر مفهوم فائض الميزانية هاما فى مجال إدارة الطلب الكلى ، بينما يعتبر مفهوم الادخار الحكومى هاماً فى مجال تمويل التكوين الرأسمالى . أنظر مسجريف ، المرجع السابق ، ص ٦٧٨ ، ٧٩٢ .

هذه الميزانية ، فإن الحكومة لا تدعم من القدرة الادخارية وإنما تبددها في تشجيع الاستهلاك حيث تبعثر المدخرات الأجنبية والمدخرات المحلية على مزيد من الانفاق الحكومي الجاري في غير أغراض التنمية .

ولا ينشأ التضخم من مجرد وجود عجز في الميزانية الجارية وإنما عن الاعتماد في تمويله على غير المدخرات الحقيقية . فالعجز في الميزانية الجارية لا يؤدي إلى تضخم إذا ما جرى تمويله بالمدخرات الحقيقية . وإنما ينشأ التضخم عندما يتم تمويله بالإصدار الجديد لدى البنك المركزي لأنه في هذه الحالة لن تقترن الزيادة في الانفاق الحكومي على الشراء من السوق المحلي بأي نقص في الانفاق الخاص . ولن يكون ضروريا تحويل الانفاق بعيداً عن الاستهلاك أو الاستثمار أو الواردات حتى يتاح للحكومة أن تشتري ما تريد . وتكون النتيجة أن يتجاوز الانفاق القومي الناتج القومي ليصير العجز هو مصدر الاختلال بين الادخار والاستثمار وبين الواردات والصادرات .

وتأخذ (S_0) في الميزانية المصرية قيمة سالبة تعبيراً عن تجاوز الانفاق الحكومي الجاري للايرادات العامة الجارية ، (أي $Y_0 - G < 0$) . ويشير ذلك إلى أن الاقتراض لا يمول فقط الاستثمار الحكومي ، وإنما أيضا العجز في الميزانية الجارية . فالزيادة الكبيرة في الانفاق الحكومي في مصر لم يقابلها بالكامل زيادة في الضرائب أو الاقتراض من الأفراد بل جرى تمويل الجزء الأعظم منها بالاقتراض من البنك المركزي . وعلى ذلك زاد الانفاق الحكومي في نفس الوقت الذي لم يحدث فيه تخفيض في القطاعات الأخرى . وقد أدى ذلك إلى ضغط تضخمي .

ولا يخفى ما يتضمنه ذلك التمويل التضخمي من الأضرار بفرص النمو

الاقتصادى فى المستقبل . فقد تضمن هذا التمويل تحويل الموارد الاقتصادية من الأغراض الاستثمارية إلى الأغراض الاستهلاكية مما أعاق الاستثمار الخاص وأدى إلى زيادة عبء المديونية الخارجية إذ جرى استخدام جزء متزايد من القروض الأجنبية فى تمويل الاستهلاك الحكومى بسبب عجز الموازنة الجارية (١) .

وتحقق الميزانية العامة المصرية عجزاً كلياً كبيراً نسبياً ، وذلك من جراء وجود عجز فى جميع الميـــزانيات الفرعية الجارية والاستثمارية والرأسمالية بلا استثناء . فقد بلغ مجموع العجز الكلى للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (٣ر٤٨٤٥) مليون جنيه . ويتميز هذا العجز الكلى فضلاً عن كبر حجمه نسبياً باتجاهه نحو التزايد فى السنوات الأخيرة . قد زادت نسبة هـذا العجز من ١٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٧٧ ، إلى ٢٧ ٪ من هذا الناتج فى عام ١٩٧٩ وقد قدر متوسط العجز الكلى خلال السنوات الأخيرة بحوالى ٢٠٪ . وقد بلغ العجز الكلى فى الموازنة المصرية للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ حوالى ٤٨٤٥ مليون جنيه ، وقد كان هذا العجز محصلة عجز قدره ٤ر٦١ مليون جنيه فى الموازنة الجارية ، وآخر قدره ٣١٠٠ جنيه فى الموازنة الاستثمارية وثالث قدره ١٦٨٣ فى موازنة التحويلات الرأسمالية .

---

(١) يعتبر عجز ميزان المدفوعات هو مصدر التمويل الخارجى لفجوة المدخرات المحلية ، التى تضم فجوتى الادخار الخاص والادخار الحكومى . وهو ما يتضح من خلال المعادلة التعريفة التالية .

(الواردات - الصادرات) = (الاستثمار الخاص — الادخار الخاص) + (الاستثمار الحكومى — الادخار الحكومى)

= الاستثمار القومى — الادخار القومى :

وقد مول هذا العجز على النحو الوارد بالجدول التالى والذى يتضح منه أن القروض الادخارية المحلية قد مولت فقط ثلث العجز أما الثلثين الباقيين فقد مولا بالقروض الاجنبية وبالاقتراض من البنك المركزى مناصفة. وتدل نسب هيكل تمويل العجز بوضوح على اقتران العجز فى مصر بتضخم واسع فى الداخل وعجز كبير فى ميزان المدفوعات .

جـــدول (٣)

العجز الجارى والكلى للموازنه العامة المصرية ووسائل تمويله

السنة المالية ٨٢ / ١٩٨٣

	القيمـــة (بالمليون جنيه)	الاهمية النسبية ٪
العجز الكلى :		
عجز الموازنة الجارية	٦١ر٤	١ر٣
عجز الموازنة الاستثمارية	٣٠٠ر٩	٦٤ر٠
عجز موازنة التحويلات	١٦٨٣ر٠	٣٤ر٧
مجموع العجز الكلى	٤٧٤٥ر٣	١٠٠ر٠٠٠
تمويل العجز الكلى :		
أولا : الأوعية الادخارية	١٦٦٦ر٤	٣٤ر٤
ثانياً : قروض تنمية وسندات محلية	٤٠ر٠٠	٨ر٢
ثالثاً : تمويل من الجهاز المصرفى	١٥٠,٠٠٠	٣١ر٠
رابعاً : قروض وتسهيلات ومعونات	١٢٧٨ر٩	٢٦ر٤
مجموع تمويل العجز الكلى	٤٧٤٥ر٣	١٠٠ر٠٠

المصدر : سيد أحمد البواب ، الطريق إلى التوازن الكلى فى الموازنة العامة المصرية ، دراسة غير منشورة بمعهد التخطيط القومى، ديسمبر ١٩٧٤، ص ٢٨.

ويعزى تزايد العجز الكلى فى السنوات الأخيرة بصفة رئيسية إلى تزايد الإنفاق العام بمعدل أسرع من معدل تزايد الإيرادات العامة تحت تأثير العوامل التالية :

١ — أدى تباطؤ معدل نمو الايرادات العامة غير السيادية مع تزايد الاعتماد عليها إلى قصور واضح فى الموارد العامة . فقد مال فائض البترول وقناة السويس إلى النمو ببطىء شديد تحت تأثير العوامل الخارجية . وإلى التقلب فى غمار هذا النمو بشكل واضح(١) . ويلاحظ على الرغم من حدوث إنخفاض حقيقى فى نسبة الايرادات الخارجية إلى الايرادات الكلية فى السنوات الأخيرة ، إلا أن مستوى هذه النسبة مازال مرتفعاً . فما زالت الايرادات السيادية لا تغطى فى الموازنة العامة للسنة المالية ٨٢/١٩٨٣ سوى ٤٠ ٪ من المجموع الكلى للنفقات العامة . وهو مايعادل ٦٧ ٪ من مجموع النفقات الجارية . وهكذا يؤدى الاعتماد بشكل كبير على الايرادات غير السيادية الخارجية إلى عدم مرونة الموارد العامة وعجزها عن مواجهة الزيادة المطردة فى النفقات العامة .

٢ — تدنى فوائض القطاع العام بسبب ازدياد الفجوة بين الادخار والاستثمار فى بعض وحدات هذا القطاع ويرجع ذلك لعدة أسباب من بينها تثبيت أسعار القطاع العام لفترات طويلة . وانخفاض كل من مستوى ومعدل نمو الانتاجية فى هذا القطاع . وقد أدى هذان السببان إلى انخفاض عائد الاستثمار (أى فائض

---

(١) تبلغ تقديرات البنك الدولى لمعامل التغاير (Coefficient of Variation) لكل من الايرادات العامة والنفقات العامة كنسبة من الناتج القومى فى مصر ١٦٪ ، ١٠ ٪ على الترتيب ويشير هذا إلى الايرادات العامة بدرجة أكبر من تقلب النفقات العامة .

التمليات الجارية مقسوماً على رأس المال المستثمر) فى شركات ووحدات القطاع العام من نحو ١٠ ٪ فى عام ١٩٧٥ الى نحو ٧ ٪ فى عام ١٩٨٠ ثم الى أقل من ٥ ٪ فى السنوات الأخيرة . وهو عائد منخفض إذا ماقورن بسعر الفائدة طويل الاجل فى الأسواق المحلية والعالمية . (١)

٣ — أدى تزايد الاعتماد فى تمويل العجز على القروض الخارجية إلى أن أصبحت أعباء هذه القروض تمثل نسبة هامة ومحسوسة من إجمالى العجز وسببا متجدداً لاستمراره(٢) حتى أصبح العجز الكلى فى الميزانية وفى ميزان المدفوعات متلازمان تلازم السبب والنتيجة . فقد ترتب على استخدام جزء من هذه القروض الأجنبية فى تمويل العجز الجارى وفى تمويل الاستثمار فى بعض وحدات القطاع العام التى تتصف بعدم الكفاءة إلى عدم تمكين الاقتصاد من اكتساب القدرة على توليد العملة الأجنبية من خلال التصدير أو على التوفير فيها بما يساعد على خدمة الدين العام الخارجى ، وتقليصه فى المستقبل .

٤ — أدى التضخم إلى تدهور القيمة الحقيقية للإيرادات الضريبية وإلى رفع القيمة الاسمية لرقم الانفاق العام . فحصيلة العديد من الضرائب مثل الضرائب على الأجور والضرائب العقارية والزراعية لم تزد إلا بمعدلات متواضعة . ويعتبر التضخم تبعا لذلك سببا غير مباشرا للعجز فى الميزانية نتيجة لنمو بعض الأوعية الضريبية بمعدلات أقل من معدل التضخم وزيادة القيمة الاسمية لرقم الانفاق العام بمعدل قريب من معدل التضخم .

---

(١) سيد البواب ، ص ٥٠

(٢) معهد التخطيط القومى ، الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠-١٩٧٩ ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم (١٦) ، أبريل ١٩٨١ ، ص ٥٣ - ٥٤ .

وتساعد الخصائص التى يتصف بها الهيكل الضريبى المصرى على أن يحدث التضخم أثره فى تخفيض القيمة الحقيقية لبعض الايرادات الضريبية . ففى ظل هذا النظام الضريبى الذى يعتبر غير تصاعديا يصعب احداث زيادة كبيرة فى الايرادات الضريبية دون إرهاق كاهل الطبقات المحدودة الدخل وهى التى لا يزيد دخلها بنفس معدل التضخم ولذلك تخشى الحكومة عادة مواجهة الخسائر السياسية الناجمة عن زيادة العبء الضريبى فى مثل هذه الظروف .

ويثير النظام الضريبى المصرى تناقضاً بين بلوغ عبئه الضريبى حداً مرتفعاً وبين انخفاض نسبة الضرائب المباشرة فيه إلى ١٠ ٪ ، وهذا معناه أن السياسة المالية المصرية لا تستطيع أن تضغط أكثر من ذلك على غالبية المواطنين ذوى الدخول المحدودة فى الوقت الذى لا نستطيع فيه أيضا أن تضغط على الأقلية التى ترتفع دخولها وأرباحها بسبب التضخم . وتتآزر الاعتبارات الاجتماعية والسياسية لتغل يد الحكومة عن زيادة العبء الضريبى مما يتسبب فى جمود الايرادات الضريبية .

تلك بإيجاز هى أهم الأسباب التى حالت دون قيام القطاع الحكومى بدور إيجابى فى تعبئة المدخرات القومية ، ويعد هذا بلا شك انتقاص كبير لدور الانفاق الحكومى فى صنع التنمية فى مصر ، وهو الدور الذى استطاع أن يقوم به الانفاق الحكومى فى بلاد أخرى كاليابان(٢) ويظهر من ذلك أن تحقيق الوظيفة الادخارية للانفاق العام هى أولا وأخيراً مشروطة بعلاج العجز الجارى .

---

(١) على حين يرى خبراء البنك الدولى ، أن العبء الضريبى فى مصر ليس هينا بالمعايير العالمية ، يؤكد بعض الاقتصاديين المصريين على انخفاض هذا العبء بالنسبة لضرائب المباشرة بصفة خاصة ، راجع :

سيد البواب ، ص ٤٢ - ٤٣

(٢) انظر : Hiromitsn Ishi, op. cit., pp. 631 — 33.

٥ — أثر سياسات الترشيد على هيكل الانفاق العام

كان طبيعياً إذن أن تنتهج السياسة المالية المصرية فى السنوات الأخيرة ما تسنى لها من إجراءات لتخفيف العجز الكلى فى الميزانية العامة . وقد تعددت هذه الاجراءات ، فمنها ما يستهدف زيادة الموارد العامة مثل زيادة بعض الرسوم والضرائب على الدخول، تحسين نظم الجباية ، زيادة الرسوم الجمركية . ومن هذه الاجراءات أيضاً ما استهدف تخفيض النفقات مثل ترشيد الدعم ، رفع أسعار بعض السلع كالكهرباء ، والمياه ، والنقل .

غير أنه لما كان من شأن هذه الاجراءات أن تؤثر على بنود الانفاق العام بدرجات متفاوتة ، فمن المهم أن نتعرف على أثر تلك الاجراءات على هيكل النفقات العامة لأن التغيرات فى هذا الهيكل لها مدلول هام بالنسبة للنمو الاقتصادى . فأثر الانفاق الحكومى على النمو الاقتصادى يختلف من بند إلى آخر من بنود هذا الانفاق . فالانفاق العسكرى ، والانفاق على الادارات الحكومية ، والتحويلات بصورها المختلفة كالدعم ، وإعانات الضمان الاجتماعى تعتبر مصروفات غير انتاجية ليس لها دلالة واضحة بالنسبة للنمو الاقتصادى ، كذلك تختلف آثار مختلف بنود الانفاق الحكومى على الطلب الكلى . فعلى حين تؤدى الزيادة فى الاجور إلى تنشيط الطلب الداخلى ، تؤدى الزيادة فى مخصصات الدعم إلى تنشيط الواردات .

ولا تستوى كل طرق علاج العجز الكلى من حيث أثرها على النمو الاقتصادى فالبعض من هذه الطرق قد يكون فى غير مصلحة النمو الاقتصادى وذلك عندما يتم خفض معدل الانفاق الحكومى الاستثمارى بدلا من ضغط الاستهلاك الحكومى الذى قد يتعذر تخفيضه لاسباب سياسية .

لذلك سنسعى فى هذا الجزء لمعرفة مدى وقع إجراءات السياسة المالية المشار اليها على هيكل الانفاق العام . وذلك عن طريق قياس معدل تغير النصيب النسبي لبنود الانفاق الرئيسية ومقارنتها بمعدل الزيادة فى جملة الانفاق العام. إذ يعتبر أحد البنود أكثر قابلية للزيادة إذا ما زاد هذا البند بمعدل أعلى من معدل الزيادة فى الرقم الاجمالى للانفاق العام . وتبعاً لذلك يمكن اعتبار النسبة بين معدلى الزيادة المئوية للبند وللرقم الاجمالى بمثابة مقياس لمدى قابلية هذا البند للزيادة ومؤشراً على حدوث تغير فى هيكل الانفاق العام .فإذا مازادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح أعتبر هذا البند قابل للزيادة عن غيره من البنود التى تنخفض بالنسبة لها هذه النسبة عن الواحد الصحيح . وتعطى النتائج التى نصل اليها من مثل هذا التحليل لهيكل النفقات العامة فكرة عن نظام الأولويات المتبعة ضمنيا فى سياسة الانفاق العام .

فلو زاد الانفاق الحكومى الاجمالى والذى يرمز له بالرمز (E_t) بالمعدل (R) بموجب الدالة الأسية التالية :

$$E_t = E_o (1 + R)^t \quad \ldots (1)$$

وزاد بند الانفاق (e_i) بالمعدل (r) فى الدالة التالية :

$$e_i = e_{io} (1 + r_i)^t \quad \ldots (2)$$

فإنه بقسمة المعادلة (٢) على المعالة (١) نحصل على :

$$\frac{e_{it}}{E_t} = \frac{e_{io}}{E_o} (1 + r_i)^t / (1 + R)^t \quad \ldots (3)$$

ويتضح من المعادلة (٣) أنه يمكن قياس النصيب النسبي لكل بند من بنود الانفاق العام في أي سنة (t) بضرب النصيب النسبي له في سنة الاساس في النسبة.

$$(1 + r_i)^t / (1 + R)t$$

وتعتبر هذه النسبة بمثابة مؤشر التغير الهيكلي.

وتعبر هذه النسبة عن مدى قابلية الانصبة النسبية لمختلف بنود الانفاق لعام التغير. فالنصيب النسبي للبند (i) يظل على ما هو عليه عندما تتساوى (R) مع (r) ويزيد النصيب النسبي لهذا البند إذا كانت $R < r$. ويعطى الجدول (٤) قياساً لمؤشر التغير الهيكلي للانفاق العام التقديري محسوباً بالطريقة المشار اليها.

جدول (٤)

هيكل الانفاق الحكومي (التقديري)

في الفترة من ١٩٧٣ — ٨٤ / ١٩٨٥

(بالمليون جنيه بالاسعار الجارية)

بيان السنة	الأجور	النفقات والتحويلات الجارية	الاستثمارات	التحويلات الرأسمالية	جملة الانفاق الحكومي
١٩٧٣	٥٤١	١٧٧٢	٤٣٢	٤٨٧	٣٢٣٢
١٩٨٠	١٣٣٧	٣٥٧٤	١٠٤١	١٩٢٤	٧٨٧٦
٨٤ / ١٩٨٥	٣٥٩٥	٨٠٥٩	١٧٦٧	٢٠٥٧	١٥١٧٨
النسب الهيكلية					(٪)
١٩٧٣	١٦٫٧٣	٥٤٫٨٢	١٣٫٣٦	١٥٫٠٦	١٠٠
٨٤ / ١٩٨٥	٢١٫٦٦	٥٣٫٠٩	١١٫٦٣	١١٫٦٣	١٠٠
مؤشر التغير الهيكلي					
٧٣-٨٤/١٩٨٥	١٫٢٩٥	٠٫٩٦٨	٠٫٨٧١	٠٫٨٩٩	—

ويتضح من هذا الجدول ما يأتى :

١ — تتصف الأجور فى الباب الأول من الميزانية بقابليتها للزيادة عن البنود الأخرى . فقد زادت الأجور فيما بين سنة ١٩٧٣ وسنة ١٩٨٥/٨٤ بمعدل ١٤ر٩ ٪ سنوياً على حين زادت جملة الانفاق الحكومى بمعدل ١٢ر٦ ٪ . وقد أدى ذلك إلى زيادة النصيب النسبى للأجور من ١٦ر٧ ٪ فى عام ١٩٧٣ الى ٢١ر٦٦ ٪ فى عام ١٩٨٥/٨٤ . وتعكس زيادة الأجور فى الباب الأول، التزام الحكومة بتوظيف جميع الخرجين من ناحية ، كما تعكس أثر التضخم على ارتفاع الأجور، وكذلك أثر ارتفاع الأجور فى القطاع الخاص على الأجور فى القطاعين العام والحكومى (١) .

٢ — كانت الزيادة فى الوزن النسبى للأجور على حساب الوزن النسبى لابواب الانفاق الأخرى . وقد كان التراجع فى الباب الثالث هو أوضحها جميعاً حيث انخفض الوزن النسبى له بـ ١ر٧٣ ٪ ، وعلى الرغم من تواضع هذه النسبة الاخيرة إلا أنها تعطى مؤشراً على أن الانفاق الاستثمارى هو أكثر البنود قابلية للضغط عن غيره من بنود الانفاق الحكومى فى مصر . وعلى أن السياسة المالية تتجه إلى ضغط بند الأجور بدرجة أقل عن غيره من البنود كالتحويلات والاستثمار وتتأكد نفس هذه النتيجة من خلال انخفاض مؤشر التغير الهيكلى بالنسبة للاستثمارات عن غيره من الأبواب الأخرى . ويتضمن ذلك أن

---

(١) أنظر : سعيد دويدار والتضخم وأثره على مستقبل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية فى مصر ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، ٢٧ — ٢٩ مارس ١٩٨٠ ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٢٩٢

الفرق بين معدل نمو الاستثمارات ومعدل نمو إجمالى الانفاق العام هو أكبر من الفرق بين هذا المعدل الأخير ومعدلات نمو الأبواب الأخرى الميزانية .

ويرجع تباطؤ معدل نمو الاستثمار الحكومى فى السنوات الأخيرة بصفة عامة إلى حرص الحكومة على تقييد الانفاق الاستثمارى فى ضوء ظهور بعض الاختناقات الناشئة عن ندوة بعض الموارد وشح العمالة الماهرة . كما يعكس هذا التباطؤ فى معدل نمو الاستثمار الحكومى تفضيلا من جانب السياسة المالية للاستهلاك الحالى عن الاستهلاك المؤجل بما تتضمنه ذلك من تغليب الضرورات العملية فى المدة القصيرة على اعتبارات النمو فى المدة الطويلة .

٦ ـ أثر الانفاق العـام على معدل النمو فى ظل قيد القـدرة الاستيعابية للاقتصاد المصرى

تتصف علاقة الانفاق العام بالنمو الاقتصادى فى الدول النامية ، بأنها علاقة متعددة الجوانب وليست بسيطة أو مباشرة ، وهو الأمر الذى يتضح لنا من خلال الاعتبارات الآتية :

أولا : أن تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادى فى المدة الطويلة لا يستقل عن تأثيره على الاستقرار الاقتصادى فى الأجلين القصير والمتوسط . فالاستقرار والنمو الاقتصاديين قضيتان يرتبطان ببعضهما البعض فى ظل الاختلال الهيكلى المزمن الذى تعانيه هذه الدول . لأن التغيرات تكون جميعاً فى اتجاه واحد تقريبا. فالعجز فى الميزانية الجارية للاقتصاد المصرى ، عجز مزمن ومستمر لمدة طويلة ، وليس من المتوقع أن تنقلب حالة الميزانية بين الفائض والعجز حتى يجب هذه التغيرات بعضها على المدى البعيد ، ويصبح النمو الاقتصادى بمعزل عن تأثيرها . فاستمرار العجز فى الميزانية الجارية لمدة طويلة يولد قوى خافضة للنمو من خلال ما يؤدى إليه من تفضيل الاستهلاك الحالى على الاستهلاك الآجل ومن التأثير سلبيا على معدل الادخار ، وزيادة عبء خدمة الدين العام الخارجى . وعندما تأتى هذه القوى الخافضة مفعولها لن تصبح للزيادة فى الاستثمار العام نفس الفاعلية فى رفع مستوى الدخل.

ثانيا : يتوقف الأثر الإنمائى للإنفاق العام جزئيا على طبيعة العلاقة القائمة بين القطاع العام والقطاع الخاص . فعندما يغلب على هذه العلاقة الطابع التنافسى فى المراحل الأولى من التنمية ، قد لا يتسنى زيادة الاستثمارات العامة إلا على حساب النقص فى الاستثمار الخاص عندئذ ان يكون للزيادة فى الاستثمار العام

انعكاس كامل على النمو الاقتصادى ، لأن جزءا من هذه الزيادة سوف ينصرف فقط إلى مجرد تعويض النقص فى الاستثمار الخاص وعموما تتوقف درجة التناصر بين القطاعين على نمط الاستثمار العام . فكلما تركز الاستثمار العام فى قطاع رأس المال الاجتماعى ، كلما تضمن ذلك تشجيع الاستثمارات الخاصة . وعلى ذلك ليس المهم فقط رفع معدل الاستثمار العام وإنما أيضا فى انتقاء تلك الأنماط الاستثمارية التى تضر أقل ما يمكن بالاستثمارات الخاصة المنتجة وهى التى يتوجب رعايتها فى المراحل الأولى من التنمية . ولعله من نافلة القول أن نشير إلى أن القطاع الخاص يلعب فى مصر دوراً لايستهان به فى المرحلة الحالية من تطور الاقتصاد المصرى .

ثالثا : وحتى لو افترضنا أن زيادة الاستثمار العام لن تكون على حساب الاستثمار الخاص . وأنه من الميسور من خلال الإنفاق العام رفع معدل الاستثمار القومى بشكل محسوس — حتى فى ظل هذا الفرض — ، فإن أثر ذلك على النمو الاقتصادى يمكن أن يكون متواضعا ، إذا ما انخفضت الكفاءة الحدية الاجتماعية للاستثمار بسبب قصور الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى . عندئذ يمكن أن ينصرف أثر الإنفاق العام بدرجة أكبر إلى الأسعار وبدرجة أقل إلى الانتاج .

ويعبر ضيق القدرة الاستيعابية بصفة عامة عن ضعف الجهاز الانتاجى هيكليا وعدم مرونته(١) . وهى صفة يتميز بها الاقتصاد المصرى كاقتصاد نامى .

---

(١) انظر فى ملخص للأدب الاقتصادى حول موضوع الطاقة الاستيعابية :

R. S. Eckaus, « Absorptive Capacity as a Constaint due to Maturation Processes », In Development and Planning : Essays in Honor of Paul Rosenstain Rodaw, ed. J. N. Bhagwati and R. S. Eckaus, (Cambridge, Mass. : MIT Press, 1973).

فقد أشارت الدراسات التخطيطية وكذلك دراسات البنك الدولى ، إلى عدم قدرة هذا الاقتصاد على امتصاص الاستثمارات الاجمالية المستهدفة فى الخطة الخمسية الاخيرة. وأزاء ذلك دعى بعض المخططين المصريين إلى ضرورة تخفيض معدل الاستثمار القومى لأنه لاجدوى - فى رأيهم - من الابقاء على هـــذا المعدل مرتفعا فهناك اختناقات عديدة على رأسها الاختناق فى قطاع التشييد ، ستحول دون أن يكون لهذا المعدل الاستثمارى المرتفع أثرا ملموسا على النمو الاقتصادى وربما تسفر عن المزيد من الضغوط التضخمية . ولعل من الأجدى فى مثل هذه الظروف العمل على تحسين كفاءة الاستثمار القومى بإعادة توزيع الاستثمارات بين القطاعات(١).

وتحملنا الاعتبارات السابقة جميعا على الاعتقاد بأن علاقة الانفاق العام بالنمو الاقتصادى ليست بالعلاقة البسيطة التى تتضمنها الأساليب التحليلية المبسطة التى اتبعناها من قبل لتحليل الارتباط أو قياس المرونة الدخلية للانفاق العام . فهذه الأساليب التحليلية تفترض علاقة بسيطة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادى . ومن ثم لانقدم إطاراً تحليلا وافيا لإدراك بعض الجوانب المتعددة للانفاق العام والتى سبق مناقشتها ويتعين من أجل الالمام بهذه الجوانب أن نهتدى بأحد النماذج النظرية الذى يصلح لهذا الغرض .

ويتوافر لدينا عن الأدب الاقتصادى نموذجا يحقق بعض المواصفات المطلوبة لتحليل العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادى قدمه فاينى وانيز وتايلور(٢)

---

(١) سيد البواب . ص ٣٩ — ٤١

(٢) انظر

R. Faini, P. Annez and L. Taylor, «Defense Spanding, Economic Structure, and Growth : Evidence Among Countries and Dver Time » Economic Development and Cultural Change, 1984, pp. 487 — 497.

ويعتبر هـذا النموذج ملائما للتطبيق على الاقتصاد المصرى : لأنه أولا يتضمن التعبير عن مشكلتى القدرة الاستيعابية والطاقات العاطلة كقيدين على النمو الاقتصادى . وهما مشكلتان عان منهما الاقتصاد المصرى بدرجات متفاوته فى السنوات الأخيرة ، وثانيا : لأن الدوال المفترضة فى هذا النموذج تخلو من التعقيد ، وثالثهما : لأنه لا يحتاج من البيانات إلا لما هو أساسى ومتوافر عادة .

ومع أننا سنسعى إلى استخدام إحدى علاقات النموذج الرئيسية ، دون محاولة من جانبنا لقياس باقى العلاقات أو النموذج ككل . إلا أنه يعتبر من المفيد بل من الضرورى أن نبرز هـذه العلاقة الرئيسية من خلال النموذج نفسه . وعلى ذلك سوف نستهل هذا الجزء التطبيقى من البحث فى عرض النموذج عرضا مختصرا ويحوى الجدول (٥) العلاقات الأساسية للنموذج .

جدول (٥)

العلاقات الأساسية للنموذج (١)

$$(1)\quad Y = C + I + G + E - M$$

$$(2)\quad S = Y - C$$

$$(3)\quad S = s\,Y$$

$$(4)\quad M = m_1\,Y + m_2\,(I + G)$$

$$(5)\quad U = (Y^* - Y)/K$$

$$(6)\quad V = V\left[(I+G)/K,\ Y/K,\ -M/K,\ G_{-1}/Y_{-1},\ p\right]$$

$$(7)\quad I/K = f(U, v)$$

$$(8)\quad Y = B(I + G) + E$$

$$(9)\quad = [1 - v_1 + v_3 m_2] - B[f_v + v_3 m_1 - f_u]$$

$$(10)\quad dI = [v_1 - v_3 m_2] + B[f_v\,(v_2 - v_3) - f_u]\,dG$$

$$(11)\quad Y' = \overline{9_0 + 9_1 E' + 5_2 p' + 9_3 a + 9_4 F + 9_5 K' + 9_6 (Y/P)}$$

التغيرات		المعلمات	
الدخل	Y	الميل الحدى للادخار	s
الاستهلاك	C	الميول الحدية للاستيراد	m_1, m_2
الاستثمار	I	معدل الطاقة العاطلة	U
الاتفاق الحكومى	G	القدرة الاستيعابية	V
الصادرات	E	تأثير الطاقة الاستيعابية على معدل الاستثمار .	f_v
الواردات	M	تأثير الطاقة الناتجة على معدل الاستثمار	f_u
الادخار	S	$\frac{s + m_1}{1 - m_2} = B$	
عدد السكان	P		
معدل الاستثمار القومى	I/K		
معدلات التغير	Y', E', P'	الدخل عند التشغيل الكامل	Y*
نسبة الانفاق الحكومى للناتج	a	المرونات بالنسبة للناتج القومى	gs
رأس المال الاجنبى	F		
رأس المال القومى	K		

ويظهر من الجدول (٥) أن المعادلتين الأولى والثانية لا تحتاجان توضيحا فهما بمثابة تعريف لمتطابقة المحاسبة القومية ، أما المعادلة الثالثة فهى التى يتحدد بموجبها الادخار كدالة فى الدخل القومى . وتتحدد الواردات فى النموذج كدالة فى كل من الانفاق الحكومى ، الاستثمار ، الدخل القومى وتتصف دالة الواردات التى تعبر عنها المعادلة (٤) ، بأن لكل من المستثمرين والحكومة ميلا واحد للاستيراد . وتعرف المعادلة (٥) الطاقات المعطلة كنسبة من رأس المال القومى. كما تعرف المعادلة (٦) القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى على أنها محصلة لتأثير نوعين من العوامل ، النوع الأول هو الضغوط التضخمية الناشئة عن زيادة الاستثمار أو الانفاق الحكومى أو الطلب الكلى وهما الحدالأول والثانى فى المعادلة (٦) ويعتبر تأثير هـذه العوامل سالبا على القدرة الاستيعابية أى أن زيادة الاستثمار أو الانفاق الحكومى أو الطلب الكلى يؤدى من خلال الاختناقات والضغوط التضخمية إلى نقص القدرة على الاستيعاب . ولهذا تأخذ المشتقة التفاضلية الأولى للمعادلة (٦) بالنسبة للحدين الأول والثانى منها قيما سالبة . أما النوع الثانى من العوامل فهى التى تؤدى إلى زيادة القدرة على الاستيعاب ، مثل زيادة القروض الأجنبية وارتفاع الانتاجية فى المشروعات العامة وزيادة عدد السكان . والتعبير عن ذلك تأخذ المشتقة التفاضلية الأولى للمعادلة (٦) بالنسبة لأى من هذه المتغيرات قيما موجبة .

فالنموذج لا ينظر ، إذن ، إلى الطاقة الاستيعابية على أنها ثابتة أو معطاة ، وإنما على أنها قابلة للزيادة أو النقصان تبعاً لما يسفر عنه التغير فى العوامل المتحكمة فيها من آثر صافى . وعلى ذلك يشير ارتفاع قيمه (٧) فى المعادلة (٦) إلى انخفاض قدرة الاقتصاد الوطنى على استيعاب الاستثمارات الجديدة بسبب اشتداد الطلب المحلى على الموارد والعكس صحيح .

وتتأثر القدرة الاستيعابية المحدودة مع الطاقة العاطلة فى التأثير سلبياً على معدل الاستثمار كما يظهر من المعادلة (٧) فمعدل الاستثمار القومى محكوم كذلك بقدرة المجتمع على تشغيل طاقاته الانتاجية القائمة بالكامل. كما أنه محكوم كذلك بقدرة الاقتصاد الوطنى على استيعاب الاستثمارات الجديدة . فعادة لا يكون الاستثمار الجديد مجزياً بدرجة كافية عندما تكون هناك طاقات عاطلة، أو عندما تتسبب الاختناقات فى تأخير تنفيذه أو رفع تكلفة هذا التنفيذ بصورة كبيرة . وتأخذ المشتقة التفاضلية الأولى لدالة الاستثمار تبعاً لذلك قيمة سالبة بالنسبة لكل من (u, v) أى أن ($f_u \leqslant 0,\ f_v \leqslant 0$) وذلك للتعبير عن أنه كلما انخفضت الطاقة الاستيعابية أو زادت الطاقات العاطلة ، كلما انخفض معدل الاستثمار .

ويلاحظ أنه يمكن التمييز فى إطار هذا النموذج ، بين أثر الانفاق العام على مستوى الإنتاج من ناحية — وبين أثر الانفاق العام على مستوى الاستثمار من ناحية أخرى. ويتحدد الأثر الأول بحل المعادلات (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) بعد افتراض ثبات ($K\ ,\ G_{-1}$) وذلك من أجل الحصول على المعادلة (٨). ثم بمفاضلة المعادلات (٥)، (٦) ، (٧) ، (٨) مع ثبات (K) للحصول على المعادلة (٩) . ويتضح من (٩) أنه يشترط لكى تؤدى الزيادة فى الانفاق العام إلى تشجيع الناتج ، أن يزيد الاستثمار بمقدار أقل مما تزيد به المدخرات . فإن لم يحدث ذلك انخفض معدل الاستثمار تحت تأثير الطاقة الاستيعابية الضعيفة والطاقات الإنتاجية العاطلة . أى أنه يشترط حتى تؤدى زيادة الانفاق العام إلى الزيادة فى الناتج أن يكون :

$$[\ 1 - v_1 + v_3\ m_2\ ] > [\ f_v\ (\ v_2 + v_3\ m_1\ ) - f_u\ ]$$

أما عن أثر الإنفاق العام على مستوى الاستثمار فإنه يتحدد فى ضوء المعادلة (١٠) التى يعبر فيها الحد [$f_v\ (\ v_2 - v_3\ m_1\ )$] عن أثر القدرة الاستيعابية

فإذا ما حدث ضغط شديد على الموارد المتاحة من جراء زيادة مستوى الانفاق العام ، ومن ثم الطلب الكلى ، فقـــد يكون ذلك كفيل بتحويل قيمة المشتقة (dI / dG) إلى قيمة سالبة . وفى ذلك إشارة واضحة إلى أن الإنفاق العام قد أصاب النمو الاقتصادى بالضرر . ولا تصلح المعادلة (١٠) من حيث هى للقياس التطبيقى . ولذلك فقد أعيد التعبير عنها بصورة جديدة فى المعادلة (١١) عن طريق قياس المتغيرات فى شكل تغير نسبى . وتشير المعادلة (١١) إلى أن معدل نمو الناتج القومى الإجمالى، يتوقف من بين أمور أخرى على التغير فى نسبة الانفاق العام إلى الناتج القومى الاجمالى كما يتوقف أيضا على معدلات نمو كل من الصادرات والاستثمار ، وعلى التغير فى رأس المال الاجنبى وعلى متوسط دخل الفرد .

ويعطى الجدول (٦) نتائج قياس المعادلة (١١) بالنسبة للاقتصاد المصرى خلال الفترة من (٦٢/١٩٦٣) إلى (٨١/١٩٨٢) بعد أن أدخلنا عليها تعديلا بحذف كل من متغير رأس المال لصعوبة قياسه ، ومتغير معدل نمو الصادرات لأن معرفة الارتباط قد كشفت عن انخفاض معامل الارتباط بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج القومى .

معاملات إنحدار معدل نمو الناتج القومى الإجمالى على بعض المتغيرات التفسيرية المقدرة بطريقة المربعات الصغرى العادية للاقتصاد المصرى فى الفترة من (١٩٦٣/٦٢ — ١٩٨٢/٨١)

رقم المعادلة	الثابت	معدل نمو السكان	التغير فى نسبة الانفاق العام	التغير فى رأس المال الأجنبى	متوسط دخل الفرد	٢ ر	ف	ديرين واتسون
١	,٠٦٨	—٣,٤٩٥	—,١٥٤	صفر	,٠١	,٠٠٣	١,٠١٩	١,٥٥١
		(٣,٧٣٢)	(,٢٩٤)	(صفر)	(صفر)			
٢	,٠٠٣		—,٢٦٢	صفر	صفر	,٠١١	١,٠٦٧	١,٢٤٩
			(,٢٧٠)	(صفر)	(صفر)			
٣	,٠٠٢٥		—,٢٦٠	,٠٠٠٨		,٠٥٦	١,٥٤١	١,٤٢٨
			(,٢٦٣)	(,٠٠٠٦)				

(تشير القيم الواردة داخل الأقواس الى الأخطاء المعيارية) .

وتعطى نتائج القياس المعروضة فى الجدول (٦) تقديرا غير معنويا لجميع المعاملات المقدرة بلا استثناء . فيلاحظ أن إنحدار معدل نمو الناتج القومى الإجمالى على التغير فى نسبة الانفاق العام α_4 أشارة سالبة فى كل المرات التى جرى فيها القياس ، إلا أنه غير معنوى فى كل مرة . ونخلص من ذلك بأن ليس هناك ما يؤكد من واقع البيانات المتاحة وفى إطار النموذج المستخدم أن للتغير فى نسبة الإنفاق العام أى تأثير على معدل النمو الاقتصادى فى مصر فى الربع قرن المنصرم (١) .

وكيما نتحقق من مدى قوة العلاقة بين معدل النمو الاقتصادى والاستثمار العام بدلا من الانفاق العام ككل سعينا بصورة مبدئية لقياس العلاقة الخطية بين معدل نمو الناتج القومى الإجمالى ، وكل من نسبة الاستثمار العام إلى الناتج القومى ، نسبة الاستثمار العام إلى الاستثمار القومى ، نسبة الاستهلاك الحكومى إلى الناتج ، ونسبة الانفاق الحكومى بعد إستبعاد التحولات ويصور الجدول (٧) النتائج التى حصلنا عليها من هذه المحاولة .

---

(١) تتفق هذه النتيجة مع المؤشرات المبدئية التى حصلنا عليها من مصفوفة الارتباط ، فقد تبين أن معامل الارتباط بين نسبة الانفاق العام ومعدل النمو خلال الستينات كان غير معنويا . أما خلال سنين الانفتاح ، فقد كان هذا المعامل سالبا ومعنويا حيث بلغ (— ٠,٦٥٣) . ولكن معامل الارتباط بالنسبة للفترة ككل كان أيضاً غير معنويا .

جدول (٧)

معاملات إنحدار معدل نمو الناتج القومى الإجمالى

على بعض نسب الانفاق العام بطريقة المربعات الصغرى

للاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٦٣/٦٢ — ١٩٨٢/٨١)

نوع النسبة	الثابت	معامل الإنحدار	٢ر	ف
الانفاق الحكومى/ الناتج (بعد استبعاد التحويلات)	١٥١ر	—٢٩٠ر (٢٥٤ر)	٠٧١ر	١ر٣
الاستهلاك الحكومى/ الناتج القومى الإجمالى	١٥٨ر	—٣٦١ر (٢٢٦ر)	١٣٠ر	٢ر٤٥٤
الاستثمار العام /الناتج القومى الاجمالى	—٠٠١ر	٤٥٣ر (٢٩٢ر)	١٢٣ر	٢ر٤٠
الاستثمار العام / الاستثمار القومى	٢٠٣ر	—١٤٤ر (١٥٦ر)	٠٤٨ر	٨٥٥ر

ويظهر من النتائج الواردة بالجدول (٧) أنه ليس هناك ما يؤكد إحصائيا أن الاستثمار العام أو الحكومى يفسر بشكل أفضل معدل النمو الاقتصادى . إذ انه قد تعذر تفسير التغير فى معدل الناتج القومى الاجمالى بالتغير فى مختلف نسب الانفاق العام .

٧ — أثر الانفاق العام على نمط النمو الاقتصادى المصرى

آزاء ما كشفت عنه التقديرات السابقة من عدم وضوح تأثير الانفاق العام على معدل نمو الناتج القومى الاجمالى . كان من الطبيعى أن نحاول فى هذا الجزء الاخير من البحث التعرف على آثار الانفاق العام على الاقتصاد المصرى بطريقة أخرى . فبدلا من التركيز على الأثر التماثلى على معدل النمو ، سنحاول قياس تأثير الانفاق العام على عدد كبير من الميول والنسب الهيكلية مثل معدل الاستثمار القومى ، الميل المتوسط للاستيراد ، القدرة على التصدير ، هيكل الناتج القومى . وسوف يتم القياس وفقاً للدالة التالية (١) :

$$X = h_0 + h_1 \, LN \, (Y/P) + h_2 \, LN \, (Y/P) + h_3 \, LN \, (P) + h_4 [LN \, (P)]^2 + h_5 \, F + h_6 \, a$$

حيث تشير (X) إلى أى من الميول والنسب الهيكليه السابقة كمتغير تابع، (Y/P) متوسط الناتج للفرد ، (P) عدد السكان ، (F) رأس المال الاجنبى (a) هى ، نسبة الانفاق العام للناتج .

ويعطى الجدول (٨) معاملات الانحدار المقدرة التى تلخص آثار الانفاق العام على بعض الميول والنسب الهيكلية فى الاقتصاد المصرى .

ويتعين قبل تفسير النتائج أن نلاحظ أن المعاملات الواردة بالجدول

---

(١) فكرة المعادلة المشار اليها مستمدة أصلا من نموذج تشترى وسيركين، وتنطوى على تعديل يسمح بادخال أثر الانفاق العام .

أنظر : R. Fiani, op. cit., p. 494.

محاولات الحصار معامل
الهيكلية الاخرى على الاقتصاد
المتغيرات التفسيرية الاخرى
الصغرى العاملية
(١٩٦٣/٦٢) ـ

رقم المعادلة	المتغير التابع	الثابت	(Y/P)	LN(Y/OO^{2}	LN(F)	LN(F)^{2}
١	معدل الاستثمار القومي	٢٩ر٥٢٥	٤ر٥٥٢	—٠٨٠ر٠	—٢٢ر٤٨٨	٢ر٢٩٤
			(١ر٣٦٧)	(١٥٨ر)	(٦ر٨٤٠)	(٩٩٠ر)
٢	« « «	٣٨ر٠٤٥	٤ر١٠٩	—٤٦٢ر٠	—٢٦ر٨٤٧	٢ر٨٣٦
			(١ر٤٢٤)	(١٦٧ر)	(٦ر٧٦٥)	(٣٨٨ر)
٣	« « «	٣٠ر٥٩٨	٣ر٣٨٨	—٣٧١ر٠	—٢١ر٧٢١	٢ر٩٢
			(١ر٢٧٣)	(٢ر١٤٤)	(٤ر٨١١)	(٢٩٢ر)
٤	« « «	٣١ر٥٢٢	٣ر٤٧٣	—٢٨٣ر٠	—٢٢ر٣٦١	٢ر١٨٦
			(١ر٤٥٣)	(١٧٠ر)	(٦ر٧٧٤)	(٥٨٥ر)
٥	« « «	٣٢ر٤٦٤	٣ر٥٢٢	—٣٩٣ر٠	—٢٢ر٩٦٩	٢ر٢٧٨
			(١ر٣٦٤)	(١٥٨ر)	(٥ر٨٨٩)	(٥٨٦ر)
٦	« « «	٢٥ر٨٢١	٢ر٩٩٨	—٣٢٧ر٠	—١٨ر٥١٤	٢ر٣٢٤
			(١ر٤٦٧)	(١٦٦ر)	(٧ر٣٩٩)	(٥٩٠ر)
٧	« « «	٢٨ر٥٧	٣ر٠٧٣	—٣٣٦ر٠	—٢٠ر٧١٨	٢ر٨٧٥
			(١ر٣٢٨)	(١٥١ر)	(٥ر١٢٩)	(٣٣٦ر)
٨	« « «	٢٣ر٧٨٦	٣ر٦٣٠	—٣٩٨ر٠	—١٧ر٩٢٠	٢ر٥٣٦
			(٨٧٠ر)	(٠٩٩ر)	(٣ر٤٠٨)	(٤٩١ر)
٩	« « «	٣٤ر٨٢٤	٥ر١٠٤	—٥٦٤ر٠	—٢٥ر٩٣٦	٢ر٦٥٧
			(١ر٥٣٦)	(١٧٣ر)	(٧ر٨٧٢)	(١٠٩ر)
١٠	« « «	٢٣ر٢٨٨	٣ر٩٥٨	—٤٣٦ر٠	—١٨ر٠٢٧	٢ر٥٥١
			( )	( )	( )	( )
١١	الواردات/الناتج	٤٨ر٤٦٧	٥ر٣٥٠	—٦٣٧ر٠	—٣٤ر٠٧٨	٤ر٩٠٨
			(٢ر٠٠١)	(٢٢٧ر)	(٧ر٨٣٤)	(١٢٨ر)
١٢	الصادرات/الناتج	١٧ر٠٣٥	٦٣٩ر٠	—٠٥٣ر٠	—٨ر٧٩١	٦ر٢٧٨
			(١ر٠٨٢)	(١٢٣ر)	(٤ر٢٣٦)	(٦١٠ر)
١٣	الناتج الزراعي/الناتج القومي	٣٣ر٦٠٣	١٩ر٩٤٧	—٢ر٢٦٧	—٤٤ر٩٢٦	٤ر٤٨٢
			(١٠ر٠٢٤)	(١ر١٩٦)	(٤١ر١٩٧)	(٥ر٩٢٤)

تشير القيم الواردة بين الأقواس الى الأخطاء المعيارية للتقديرات .
المعادلة (٩) محسوبة عن الفترة من (١٩٦٧/٦٦) الى (١٩٨٢/٨١) .
المعادلة (١٠) محسوبة عن الفترة من (١٩٦٣/٦٢) الى (١٩٧٨) .

الاستثمار القومى وبعض النسب العـــام والحكومى ، وبعض محسوبة بطريقـــة المربعات للاقتصـــاد المصرى (٨١ / ١٩٨٢)

F'	a	X_6	X_4	X_3	X_2	X_1	R^2	F	D.W
٠٠٠٠ر٣ (٠٠٠٠ر٢)						٩٢٥ر٠ (١٥٦ر)	٢٧١ر٣٨	٤٦٨ر٢	
						٩١٤ر٠ (١٦٥ر)	٦٨٤ر٣٩	١٢٤ر٢	
						٩١٤ر٠	٧٩٨ر٤٨	٧٣٩ر١	
					(١٦٣ر)	٩٠٧ر٠	٣٠٨ر٣٦	٧٩٣ر١	
				٠٦٣ر٠ (١٦٠ر)		٩٠٨ر٠	٧١٣ر٣٦	٨٧٣ر١	
			١٥٢ر٠ (٢٦١ر)			٩٠٩ر٠	٢٥٩ر٣٧	٨٢٩ر١	
		١٢٥ر٠ (١٣٨ر)				٩١٢ر٠	٧٠٨ر٣٨	٥٧٩ر١	
٢٤٢ر٠ (٠٥٨ر)						٩٦٠ر٠	٣٢٢ر٨٧	٥٦٧ر٢	
٢١٨ر٠ (٠٦٣ر)						٩٦٨ر٠	٤٩٩ر٨٧	٦٢٩ر٢	
٢٥٣ر٠ ( )						٨٥٥ر٠	٥٧٤ر١٧	٢٧٠ر٢	
٤١٢ر٠ (١٣٥ر)						٨٢٩ر٠	٤٥١ر١٨	٢٨٩ر٢	
٠٦٥ر٠ (٠٧٣ر)						٣٨٠ر٠	٢١٢ر٣	٠٨٣ر٢	
٧٣١ر٠ (٧٠٩ر)						٠٥٨ر٠	٢٢٤ر١	٠٨٠ر٢	

السابق ، إنما تعبر عن العلاقة النسبية بين الانفاق العام كنسبة من الناتج القومى الاجمالى ، وباقى المتغيرات المستقلة الواردة بالجدول(١) . فنجد فى المعادلة (١) أن زيادة مقدارها (١ ٪) فى نسبة الانفاق العام إلى الناتج القومى تؤدى إلى نقص معدل الاستثمار القومى بنسبة مقدارها (٢٢ر ٪) ويتضح من الجدول ما يأتى :

١ — أن النموذج النظرى للانحدار يعتبر مقبولا إلى حد كبير لأن قياسه يعطى تفسيراً جيداً لمعدل الاستثمار القومى للاقتصاد المصرى . فى كل المعادلات التى يظهر فيها معدل الاستثمار كمتغير تابع ، فسرت العلاقة مالا يقل عن (٩٥٪) من تباين هذا المتغير . دون أن يكون للانفاق العام دورا معنويا فى تفسير التغيرات فى معدل الاستثمار القومى . ويصدق ذلك على جميع المعادلات السبعة الأولى التى حاولنا فيها قياس تأثير الانفاق العام — بعد أن قسناه بأكثر من طريقة — على معدل الاستثمار القومى ، ومما يؤكد عدم معنوية التأثير ، أن استبعاد متغير الانفاق العام كلية من علاقة الانحدار فى المعادلة (٣) لم يسىء إلى العلاقة اطلاقاً بل على العكس أدى إلى تحسينها نسبياً وذلك بالمقارنة بالمعادلات (٤) ، (٥) ، (٦) ، (٧) .

٢ — عندما استخدمنا فى المعادلات (٨) ، (٩) ، (١٠) رقم الاستثمار العام بدلا من رقم الانفاق العام ، أظهرت المعدلات المذكورة تأثيراً معنوياً سالباً لمعدل الاستثمار العام على معدل الاستثمار القومى مما يشير إلى أن عوامل أخرى سلبية قد لعبت دوراً هاماً منها انخفاض فاعلية الاستثمار العام ووجود أثر طرد قوى من جانب الاستثمار العام على الاستثمار الخاص .

---

(١) أنظر فى تعريف المتغيرات جدول (٩) بالملحق .

٣ — يلعب متغيرى متوسط الناتج القومى الاجمالى للفرد ، وعدد السكان دوراً رئيسياً فى تفسير معدل الاستثمار القومى ، فمعاملات انحدار هذين المتغيرين كانت معنوية بشكل واضح فى جميع المعادلات الواردة بالجدول وتتفق هذه النتيجة عموماً مع ما تقضى به النظرية النيوكلاسيكية فى النمو ، والتى تذهب إلى أن معدل نمو الناتج القومى محكوم فى المدة الطويلة بمعدل نمو السكان(١) . ولكن يلاحظ أن تأثير هذا المتغير السكانى كان سالبا فى كل المعادلات التى يضمها الجدول (٨) مما يشير إلى وقوع معدل الاستثمار القومى فى مصر تحت ضغط شديد من قبل الزيادة السكانية . ويتضمن ذلك أن محاولات رفع معدل الاستثمار القومى تنطوى على ضغوط تضخمية ملموسة .

٤ — لم يسهم الاستثمار العام بشكل ملموس فى تشجيع الصادرات المصرية وأن تضمن تأثيراً سلبياً معنوياً على الميل المتوسط للاستيراد (من خلال تشجيع الصناعات التى تنتج بدائل الواردات) . ولم يكن له أثر يذكر على هيكل الناتج القومى .

---

(١) انظر سجريف ، المرجع السابق ، ص ٦٨٣

خاتمـــــة

١ — ليس ثمة مايؤكد أن قانون فاجنرسارى المفعول فى الاقتصاد المصرى فى الربع قرن المنصرم . فقد تأكد من تحليل نسب الانفاق الحكومى والانفاق العام ، وكذلك من تقدير المرونات الداخلية لهذا الانفاق ، أن أثر الدخل هو هو أثر ضعيف بالنسبة للسلع الاجتماعية فى مصر . فالانفاق الحكومى لم ينمو فى مصر بأعلى من معدل التضخم ، بل ظلت نسبته إلى الناتج القومى شبه ثابتة تقريباً فى الفترة (٦٢ / ١٩٦٣) إلى (٨١ / ١٩٨٢) . ويشير استقرار معدل الانفاق الحكومى فى مصر إلى بلوغ التدخل الاقتصادى الحكومى حدوده القصوى فى ظل النظام الاقتصادى الاجتماعى القائم ، وإلى استقرار الفلسفة الاجتماعية والسياسية لهذا النظام .

٢ — هناك توجه استهلاكى واضح فى الميزانية الجارية . وهو الأمر الذى يتأكد ليس فقط من استمرار العجز فى الميزانية الجارية وإنما أيضاً من كون الانفاق الحكومى الاستثمارى فى الباب الثالث من الميزانية العامة هو أكثر البنود قابلية للضغط عن غيره من بنود الانفاق الحكومى فى مصر . إذ أنه ينمو منذ فترة طويلة بمعدل أقل من معدل نمو كل من بنود الانفاق الأخرى والانفاق الحكومى الاجمالى . ويرجع تباطؤ معدل نمو الاستثمار الحكومى فى السنوات الأخيرة بصفة عامة إلى حرص الحكومة على تقييد الانفاق الاستثمارى فى ضوء ظهور بعض الاختناقات الناشئة عن ندرة بعض الموارد وشح العملة الصعبة . ويعكس التباطؤ النسبى لمعدل نمو الاستثمار الحكومى تفضيلا متزايدا من جانب السياسة المالية للاستهلاك الحالى عن الاستهلاك الآجل كما يعكس ميل هذه السياسة لتغليب الضرورات العملية فى المدة القصيرة على اعتبارات النمو فى المدة الطويلة .

٣ — لم يسهم الانفاق الحكومى ولا حتى الاستثمار الحكومى بأى صوره واضحة فى تعزيز النمو الاقتصادى فى مصر . فالتغيير فى مختلف نسب الانفاق الحكومى والعام لم يكن لها تأثير معنوى على معدل النمو الاقتصادى فى مصر فى الربع قرن المنصرم . ويحملنا ذلك على قبول الافتراض القائل بأن الانفاق الحكومى لم يكن له دور إنفاقى ملموس . لانصراف معظم أثره إلى الأسعار وبدرجة أقل إلى الانتاج . وذلك بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجى وانخفاض القدرة الاستيعابية للاقتصاد المصرى .

٤ — أظهرت التقديرات تأثيراً معنوياً سالباً لمعدل الاستثمار العام على معدل الاستثمار القومى . مما يشير إلى أن هناك عوامل أخرى كان لها تأثير حكمى على معدل الاستثمار القومى ، مثل انخفاض الانتاجية فى القطاعين الحكومى والعام ، ووجود أثر الطرد الاستثمار الخاص من جانب الاستثمار الحكومى والعام .

المراجع

١ — سعيد دويدار ، التضخم وأثره على مستقبل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية فى مصر ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، مارس ١٩٨٠ - ١٩٨٤ .

٢ — سيد أحمد البواب ، الطريق إلى التوازن الكلى فى الموازنة العامة المصرية ، دراسة غير منشورة بمعهد التخطيط القومى ، ديسمبر ١٩٨٤ .

٣ — معهد التخطيط القومى ، الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ، ١٩٧٠ — ١٩٧٩ ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ١٦ ، ابريل ١٩٨١ .

4 — Eckaus, R.S, «Absorptive Capacity as a Constraint Due to Maturation Processes», In Development and Planning in Honor of paul Rosenstein — Rodan, ed. J.N. Bhagwati and R.S. Eckaus, Cambridge, Mass : MIT Press, 1973.

5 — Faini, R, Annez, P. and Taylor, L. «Defense Spending, Economic Structure and Growth & Evidence Among Countries and Over — Time». Economic Development and Cuitural chenge, 1984.

6 — Ganti, S and Kolluri, « Wagner & Law of Public Expenditure Some efficient Results for the US », Public Finace, Vol. 34, No. 2, 1979.

7 — Ishi, H, « Long - Term Changes of the Governments Saving Rate in Japan, » Econonmic Development and Cultural Change. 1974.

8 — Musgrave, R. A and Musgrave, P. B, Public Finance in Theory and Practice, International Student ed., 1980.

9 — Phelps, E. S. « Growth and Government Intervention », In Growth Economics by A. Sen, Penguin Books, 1970.

ملحق جدول (٩) بيان بالمتغيرات المستخدمة

الرمز	بيان
X_1	نسبة الانفاق العام للناتج القومى الاجمالى
X_2	نسبة الانفاق الحكومى للناتج القومى الاجمالى
X_3	نسبة الاستهلاك الحكومى للناتج القومى الاجمالى
X_4	نسبة الاستثمار العام للناتج القومى الاجمالى
X_5	معدل نمو الناتج القومى الاجمالى
X_6	معدل نمو السكان
X_7	التغير فى نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلى الاجمالى
X_8	نسبة الاستثمار الحكومى للناتج القومى الاجمالى
X_9	متوسط الناتج القومى الاجمالى الحقيقى للفرد
X_{10}	التغير فى نسبة الانفاق الحكومى للناتج القومى الاجمالى
X_{11}	التغير فى نسبة الاستثمار العام للناتج القومى الاجمالى
X_{12}	التغير فى نسبة الاستثمار الحكومى للناتج القومى الاجمالى
X_{13}	معدل نمو الصادرات
X_{14}	التغير فى رأس المال الأجنبى
X_{15}	متوسط الانفاق الحكومى للفرد
X_{16}	متوسط الانفاق العام للفرد
X_{17}	متوسط الانفاق الحكومى للفرد (بعد استبعاد التحويلات)
X_{18}	عدد السكان
X_{19}	نسبة الاستثمار العام للاستثمار القومى
X_{20}	نسبة الناتج الزراعى الى الناتج القومى
X_{21}	نسبة التحضر
X_{22}	نسبة الواردات الى الناتج القومى الاجمالى
X_{23}	نسبة الصادرات الى الناتج القومى الاجمالى
X_{24}	نسبة الاستثمار القومى الى الناتج القومى الاجمالى
X_7	الانفاق العام الحقيقى (التقديرى) بأسعار ٥٩/١٩٦٠
X_{26}	رأس المال الأجنبى
X_{27}	الاستثمار العام الحقيقى بأسعار ٥٩/١٩٦٠
X_{28}	الانفاق العام الحقيقى (الفعلى) بأسعار ٥٩/١٩٦٠
X_{29}	الانفاق الحكومى الحقيقى (الفعلى) بأسعار ٥٩/١٩٦٠
X_{30}	الاستثمار القومى الاجمالى الحقيقى بأسعار ٥٩/١٩٦٠
X_{31}	الناتج القومى الاجمالى بالأسعار الجارية
X_{32}	الناتج القومى الاجمالى الحقيقى بأسعار ٥٩/١٩٦٠
X_{33}	الرقم القياسى لأسعار الجملة (٥٩/١٩٦٠ = ١٠٠)
X_{34}	الزمن